إجراء مسح شامل ومتكامل للقسائم الخاضعة لإشراف «الصناعة» ورصد جميع المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها

وزير «التجارة» يصدر 3 قرارات لتشكيل لجان تفتيشية لضبط مخالفات القسائم الصناعية

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل

كونا: أصدر وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل 3 قرارات وزارية متفرقة تقضي بتشكيل لجان تفتيشية متخصصة برئاسة ثلاثة من المستشارين تتولى إجراء مسح شامل ومتكامل للقسائم الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للصناعة ورصد جميع المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها.

وأوضحت الهيئة العامة للصناعة في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن هذه الخطوة تهدف إلى تصحيح الأوضاع وتعزيز الانضباط في القطاع الصناعي والخدمي بما يضمن دعم المصانع الملتزمة وتشجيع الأنشطة الجادة وصولا إلى تهيئة بيئة صناعية متطورة قادرة على دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

وبينت أن اللجان تضم في عضويتها ممثلين عن ثماني جهات حكومية هي وزارة الداخلية وبلدية الكويت وإدارة الفتوى والتشريع وقوة الإطفاء العام ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزارة الصحة والهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة العدل بغية تكامل الأدوار وتضافر الجهود الرقابية والتنظيمية.

وذكرت أن القرارات نصت على مهام هذه اللجان التي تشمل إجراء مسح شامل ومتكامل لجميع القسائم الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للصناعة ورصد جميع أنواع المخالفات من قبل الجهات المختصة واتخاذ ما يلزم بشأنها وفقا للقانون وإعداد تقارير تفصيلية تتضمن المخالفات المرصودة والتوصيات والإجراءات الواجب اتخاذها.

وأفادت الهيئة بأن قرارات اللجان منحت صلاحيات واسعة في مجال التفتيش والرقابة وضبط وإثبات المخالفات المرتكبة من قبل الأفراد أو الجهات المشبوهة فضلا عن استخدام وسائل التقنية الحديثة في تنفيذ المهام الموكلة إليها بما يعزز الكفاءة والفاعلية.وأكدت أن هذه الخطوة تعكس الحرص على ترسيخ الشفافية والانضباط في إدارة القسائم الصناعية والخدمية والتجارية والحرفية بما يعزز من ثقة المستثمرين ويرسخ قواعد المنافسة العادلة ويهيئ بيئة صناعية قادرة على الإسهام الفاعل في دعم الاقتصاد الوطني.

الحصول على كل الموافقات الخاصة بمشروع تطوير حقل الدُّرة

نواف السعود: مليارا دينار إنفاق «البترول» لزيادة الطاقة الإنتاجية.. سنوياً

أحمد مغربي

الشيخ نواف السعود والشيخ خالد أحمد الصباح وبدر العطار في لقطة جماعية خلال افتتاح ملتقى القياديين السنوي بالقطاع النفطي (قاسم باشا)

الشيخ نواف السعود

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود إن «البترول» تسعى للبحث عن تمويل للمشاريع المستقبلية لها، خصوصا أنه يتم إنفاق 2 مليار دينار سنويا كمصاريف رأسمالية لزيادة الطاقة الإنتاجية في بعض المشاريع الاستراتيجية، موضحا أن آلية تمويل هذه المشاريع تعتمد على كل من: الاحتفاظ بجزء من أرباح المؤسسة، والاقتراض من البنوك المحلية والدولية، ومصادر تمويل مبتكرة موجودة في الأسواق العالمية.

وأضاف في تصريحات على هامش ملتقى القياديين السنوي بالقطاع النفطي أمس، أنه من ضمن تلك المصادر التمويلية، تتم دراسة إعادة إحياء مشروع «شاهين» لتأجير وإعادة تأجير أنابيب النفط، وهي أصول لدى المؤسسة صرفت عليها مليارات الدولارات لتزويد النفط الخام للأسواق العالمية، لتحذو حذو دول خليجية أخرى، مثل السعودية والإمارات، في الاستفادة من رأس المال الخاص بأصول الطاقة الاستراتيجية.

وأشار إلى التحديات الجيوسياسية في المنطقة والتي تمت مواجهتها بكل حزم ومهنية من قبل «المؤسسة»، موضحا أن سمعة الكويت مميزة في طريقة التعامل مع عملائها في الأسواق العالمية فيما يخص المرونة والأمانة في الإمدادات.

وأضاف أنه يوجد طلب متزايد على النفط الكويتي نظرا لكونه عالي الجودة، ولثقة الأسواق في أن «المؤسسة» أحد أكثر مزودي النفط أمانا على المستوى العالمي، مؤكدا أن المؤسسة تمضي على قدم وساق لتنفيذ مشاريعها لزيادة الطاقة الإنتاجية، أهمها مشروع زيادة الطاقة النفطية في شركة نفط الكويت، وهو ما ظهر واضحا من خلال الاستكشافات التي تمت خلال العام السابق.

من جانب آخر، قال: تعمل «المؤسسة» على زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز، خصوصا أن الكويت في أمس الحاجة إلى الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء لدعم الصناعة المحلية وعلى رأسها البتروكيماويات.

وحول حقل الدرة المشترك مع المملكة العربية السعودية، قال السعود انه تم الحصول على كل الموافقات الخاصة بمشروع تطوير الحقل من الحكومة الكويتية، للمضي قدما في تنفيذ هذا المشروع بالشراكة مع السعودية، وجار استكمال التجهيزات للمضي قدما فيه، مبينا أنه سيتم الإعلان عن تلك التجهيزات عند الإعلان عن بدء العمليات في الحقل.

وأفاد بأن العام الماضي شهد تحقيق عدد من الإنجازات التي كان أبرزها بداية عملية إعادة هيكلة القطاع النفطي، حيث تصر «المؤسسة» على الانتهاء من هذا الملف بأسرع وقت ممكن، لافتا إلى خطوات ملموسة في رحلة الدمج للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبيك»مع شركة البترول الوطنية الكويتية وهي أكبر عمليات الاندماج، وتم الحصول على كل الموافقات الحكومية التي نحتاجها، وننتظر الحصول على موافقة البنوك الممولة لمشاريع شركة «كيبيك» لأنها ستنتهي كشركة وتندمج مع «البترول الوطنية»، ونعمل معها حاليا لتحويل هذه القروض. وبين أنه تم الحصول على موافقة المجلس الأعلى للبترول على نقل ملكية شركة نفط الخليج من مؤسسة البترول إلى شركة نفط الكويت مباشرة، ويتم الآن العمل على تنفيذ تلك الخطوة، لافتا إلى تنفيذ نقل مصنع تعبئة الغاز من «الناقلات» إلى «البترول الوطنية» وأنه سيتم خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وقال إن عمليات إعادة الهيكلة شملت تأسيس قطاع الاستدامة لمتابعة تنفيذ استراتيجيات التحول في الطاقة والتحول الرقمي علاوة على التوجهات الاستراتيجية للبحث والتطوير والابتكار. وأكد أن الهدف من هذه العملية إضفاء الصفة التجارية بشكل أكبر على «المؤسسة» حتى تواكب تحديات الأسواق، ولمنحها المرونة الكافية لذلك، ولتطوير القيادات والكوادر الشابة في القطاع النفطي وتأهيلها للمستقبل، وذلك للعمل على بلورة الرؤية الموحدة للمؤسسة.

وأوضح أن التوقعات غير المستقرة والمتقلبة للأسواق العالمية قد تفرض علينا اتخاذ قرارات استراتيجية أو اقتصادية أو إدارية صعبة لكنها ضرورية في إطار الحزم والقيادة الرامية الى بناء منظومة تجارية تنافسية قادرة على تحقيق تحول فعلي يكرس مكانة مؤسسة البترول الكويتية في أسواق النفط العالمية. وذكر أن العالم يشهد تحولات متسارعة ومتزايدة في تعقيد الأسواق وتنافسيتها (وهنا ومن خلال التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتي 2040 واستراتيجية التحول بالطاقة 2050 ستكون لدينا فرصة لإعادة صياغة دورنا الدولي وتعزيز مصادر الدخل الوطني والمحافظة على مكانة وحصة دولة الكويت في مستقبل الطاقة التقليدية والمتجددة).

وأعلن الشيخ نواف السعود إطلاق جائزة «التميز» لمؤسسة البترول الكويتية التي تعد المبادرة الأولى من نوعها لتكريم الفرق المتميزة في القطاع النفطي بمختلف المجالات الفنية والإدارية وذلك إيمانا من المؤسسة بأهمية العمل الجماعي.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي بالوكالة في شركة ناقلات النفط الكويتية الشيخ خالد أحمد الصباح إن الشركة لديها جهاز لتقدير مخاطر التحديات السياسية التي تواجه أسواق النفط حاليا، مؤكدا أن الشركة تتخذ دائما مسارات قليلة المخاطر، حيث يتم تقدير المخاطر بالتعاون مع شركات التأمين العالمية. وأشار إلى أن الشركة قامت بإيقاف عملها لمدة شهرين تقريبا خلال العام الماضي لبعض المسارات مع ارتفاع وتيرة المخاطر بها، وتم استئناف الشحنات إلى عملائنا في المنطقة مرة أخرى بعد تراجع هذه المخاطر، مؤكدا أن الأولوية لدى الشركة تأمين وسلامة العاملين لديها، ونسعى الى إيجاد مسار أمن لسفننا دائما، في الوقت الحالي تمت استعادة نسبة كبيرة من الطاقة التشغيلية لمسارات الشركة.

وعن الحرب التجارية بين أميركا والصين، أكد الصباح أن الكويت لم تتأثر بنسب التعريفات الجمركية التي وضعتها أميركا على بعض الدول، فلا يوجد أي تأثير على علاقات الشركة مع عملائها، لافتا إلى أن هناك زيادة في الطلب على النفط الكويتي ومنتجاته. وبالنسبة لتطوير أسطول الناقلات، قال الصباح إنه تم وضع خطة استراتيجية يتم استعراضها حاليا مع «مؤسسة البترول» لمواكبة احتياجات التسويق العالمي للنفط، وستتم زيادة الأسطول الحالي البالغ 29 سفينة، ستخرج سفينة خلال العام الحالي للتقاعد، و4 أو 5 سفن خلال العام المقبل، مضيفا أنه بجانب امتلاك الشركة للناقلات فإنها تقوم أيضا بتأجير بعض السفن، وذلك بشكل متوازن بين احتياجاتنا واحتياجات العملاء.

وأوضح الشيخ خالد الصباح أن الشركة تسعى باعتبارها الناقل الوطني للنفط الخام ومشتقاته إلى المضي قدما في تقديم خدماتها بمستويات عالمية، مضيفا أن الشركة قامت خلال العام الماضي بنقل نحو 32 مليون طن متري من المشتقات النفطية والنفط الخام والغاز الطبيعي المسال بواسطة أسطولها.

وأوضح أن من أبرز انجازات الشركة خلال العام الماضي تدشينها محطات للطاقة الشمسية في فرعي تعبئة الغاز المسال التابعين لها في «أم العيش» بقدرة (4,05 ميغاواط) وفي الشعيبة بقدرة (2,85 ميغاواط)، مبينا أنها أول شركة في القطاع النفطي الكويتي تطلق هذا النوع من المشاريع الاستراتيجية. وبين أن المشروع يشكل خطوة نوعية واستراتيجية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة من خلال تشغيل هذه المنشآت الحيوية بالكامل عبر مصادر الطاقة الشمسية بما يسهم في تعزيز الاستدامة البيئية والطاقة النظيفة. وأكد أن المشروع يعكس التزام الشركة برؤية الكويت لتحقيق الحياد الكربوني وتقليل الانبعاثات إذ يسهم في خفض الاعتماد على الشبكة الكهربائية الوطنية وتقليل البصمة الكربونية من خلال استغلال الطاقة الشمسية بشكل فاعل.

معدلات الصرف عليها فاقت مستوى الـ10٪ من الاعتمادات

9 مشاريع تنموية تتصدر نسب الإنفاق الحكومي

علي إبراهيم

أظهر تقرير صادر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية واستعرض القدرة التنفيذية للجهات الحكومية في الإنفاق على مشاريع التنمية خلال السنة المالية الحالية 2026/2025 أن إجمالي الاعتمادات المالية المرصودة لتلك المشاريع يبلغ 1,258 مليار دينار لـ141 مشروعا. ووفقا للتقرير عن أعلى الجهات من حيث القدرة التنفيذية للجهات الحكومية بالصرف على التنمية وفقا لنسب الانفاق، فقد سجلت مؤسسة الموانئ الكويتية أعلى معدل انفاق بلغ 34,58٪ بعدما صرفت4,27 ملايين دينار من استثمارات تبلغ 12,36 مليون دينار عن العام المالي موجهة الى الإنفاق على 7 مشاريع تنموية، تليها المؤسسة العامة للرعاية السكنية بنسبة انفاق بلغت 13,23٪ بما قيمته 108,6 ملايين دينار من أصل اعتمادات مالية بلغت 820,58 مليون دينار للإنفاق على 8 مشاريع، تليها وزارة الكهرباء والماء بنسبة انفاق بلغت 12,11٪ بما قيمته 11,42 مليون دينار من أصل 94,35 مليون دينار معتمدة للصرف على 18 مشروعا خلال العام.

إنفاق أعلى من 10٪

ولجهة الإنفاق على المشروعات نفسها، فإن أعلى 9 مشروعات في معدل الانفاق (نسبة المنصرف الفعلي إلى إجمالي الاعتمادات) جميعها تفوق نسب الانفاق فيها مستوى الـ 10٪ من الاعتمادات وتأتي كالتالي:

1 ـ تطوير المدرج الأوسط المسؤولة عنه الإدارة العامة للطيران المدني باعتمادات مالية بلغت 1,1 مليون دينار ونسبة انفاق بلغت 80,59٪.

2 ـ تزويد وتمديد كيبلات ألياف ضوئية بين محطات التحويل الرئيسية القائمة والمسؤولة عنه وزارة الكهرباء والماء باعتمادات 6 ملايين دينار وبنسبة انفاق بلغت 69,8٪.

3 ـ جنوب عبدالله المبارك المسؤولة عنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية باعتمادات 4,4 ملايين دينار فيما بلغت نسبة الانفاق عليه خلال الربع الأول 60,19٪

4 ـ توريد وتركيب 30 وحدة تناضح عكسي متنقلة بسعة 100 ألف غالون إمبراطوري لتحلية المياه قليلة الملوحة في مواقع متفرقة بالكويت المسؤولة عنه وزارة الكهرباء والماء باعتمادات مليون دينار بلغت نسبة الانفاق منها 43,35٪.

5 ـ توريد وتركيب خطوط هوائية جهد 400 ك. ف محطة توليد الخيرات الوفرة والصليبية z المسؤولة عنه وزارة الكهرباء والماء باعتمادات 20 مليون دينار وبنسبة انفاق بلغت 28,7٪.

6 ـ جنوب سعد العبدالله المسؤولة عنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية باعتمادات 156,78 مليون دينار فيما بلغت نسبة الانفاق عليه خلال الربع الأول 23,48٪.

7 ـ مدينة المطلاع السكنية المسؤولة عنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية باعتمادات 180,9 مليون دينار فيما بلغت نسبة الانفاق عليه خلال الربع الأول 18,66٪.

8 ـ تعزيز دور وجهود الكويت في مجال حقوق الإنسان المسؤولة عنه وزارة الخارجية باعتمادات بلغت 40 ألف دينار بلغ معدل الانفاق فيها 14,39٪.

9 ـ تزويد وتمديد كيبلات أرضية جهد 300 ك.ف في منطقة الصباح الطبية المسؤولة عنه وزارة الكهرباء والماء باعتمادات 6,75 ملايين دينار بلغت نسبة الانفاق فيه 11,03٪.

إنفاق 10٪ وأقل

أما المشروعات التي بلغ معدل الانفاق فيها 10٪ من الاعتمادات أو أقل من ذلك فقد جاءت كالتالي:

1 ـ المساكن الميسرة المسؤولة عنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية باعتمادات 106,98 ملايين دينار فيما بلغت نسبة الانفاق عليه خلال الربع الأول 9,48٪.

2 ـ مدينة جابر الأحمد المسؤولة عنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبلغ حجم الاعتمادات المقدرة له 9,49 ملايين دينار انفق منها 7,33٪

3 ـ جنوب صباح الأحمد المسؤولة عنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية باعتمادات 361,98 مليون دينار فيما بلغت نسبة الانفاق عليه خلال الربع الأول 6,78٪.

4 ـ التنقيبات الأثرية المسؤول عنه المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب باعتمادات بلغت 500 ألف دينار وبنسبة انفاق بلغت 4,16٪.

5 ـ مدينة الكويت الطبية المسؤولة عنه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بلغ حجم الاعتمادات المالية المقدرة له نحو 46,43 مليون دينار وبلغت نسبة الانفاق 3,34٪.

6 ـ المزرعة الاقتصادية المستدامة باستخدام التقنيات الحديثة المسؤول عنه معهد الكويت للأبحاث العلمية باعتمادات بلغت 338,84 ألف دينار بلغ الانفاق منها 3,27٪.

7 ـ تقييم التكنولوجيا الصحية المسؤولة عنه وزارة الصحة باعتمادات 204 آلاف دينار ومعدل انفاق 3,01٪.

8 ـ توسعة مطار الكويت الدولي ـ مبنى الركاب 2 المسؤولة عنه وزارة الأشغال العامة باعتمادات بلغت 212,8 مليون دينار بنسبة انفاق 2,57٪.

9 ـ الإنتاج الاقتصادي لأنواع بحرية منعددة ـ أسماك وقشريات ورخويات ومرجان باعتمادات بلغت 149,2 ألف دينار بنسبة انفاق بلغت 2,55٪.

10 ـ منصة الأحمدي الثقافية المسؤول عنه المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب باعتمادات بلغت 425 ألف دينار وبنسبة انفاق وصلت الى 1,31٪.

11 ـ توريد وتركيب وتشغيل وصيانة مشروع تحويل المرحلة الثانية من التوربينات الغازية في محطة الصبية إلى نظام الدورة المشتركة 250 غيغاواط المسؤولة عنه وزارة الكهرباء باعتمادات 30 مليون دينار فيما بلغ معدل الانفاق 1,07٪.

12 ـ تطوير المدرج الشرقي في مطار الكويت الدولي المسؤولة عنه الإدارة العامة للطيران المدني باعتمادات 20 مليون دينار فيما بلغت نسبة الانفاق 0,83٪.

13 ـ استكمال أندية الفتيات المسؤولة عنه الهيئة العامة للرياضة باعتمادات مالية بلغت 750 ألف دينار فيما بلغت نسبة الانفاق 0,39٪.

ارتفعت 4,36٪ خلال أول 7 أشهر من 2025

330,9 مليون دولار تحويلات العمالة الفلبينية بالكويت

ارتفعت تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت بنسبة 4,36٪ خلال أول 7 أشهر من عام 2025، لتسجل نحو 330,9 مليون دولار مقارنة بـ 317,07 مليون دولار في الفترة نفسها من 2024، بحسب بيانات بنك الفلبين المركزي، ويعكس هذا النمو استقرار سوق العمل الكويتي وتزايد الطلب على العمالة الفلبينية في قطاعات خدمية وصحية ومنزلية.

وسجلت تحويلات العمالة الفلبينية من دول مجلس التعاون الخليجي الست مجتمعة نحو 3,4 مليارات دولار خلال الفترة من يناير حتى يوليو 2025، مقابل 3,2 مليارات دولار في الفترة المماثلة من 2024، بنسبة نمو بلغت 6,33٪، واستحوذت تحويلات الخليج على 96,47٪ من إجمالي تحويلات الفلبينيين القادمة من الشرق الأوسط والبالغة 3,53 مليارات دولار، كما مثلت 42,15٪ من تحويلاتهم القادمة من قارة آسيا، والتي وصلت إلى 8,07 مليارات دولار.

وعلى مستوى الدول، جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بتحويلات قيمتها 1,24 مليار دولار، تلتها الإمارات التي حققت أعلى معدل نمو سنوي بين نظرائها بنسبة 8,98٪، في المقابل، سجلت سلطنة عمان أدنى معدل نمو بلغ 1,74٪، بينما حلت مملكة البحرين في المركز الأخير من حيث القيمة عند 163,55 مليون دولار.

وعالميا، ارتفعت تحويلات العمالة الفلبينية من مختلف دول العالم خلال أول 7 أشهر من 2025 إلى 19,93 مليار دولار، كان نصيب دول الخليج منها 17,07٪، مقارنة بـ 19,33 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتبقى هذه التحويلات رافدا أساسيا لميزان المدفوعات الفلبيني ومصدرا مهما للعملة الصعبة، في وقت تعكس زيادات التحويلات من الخليج استقرار الطلب على العمالة الفلبينية ودورها الحيوي في اقتصادات المنطقة.

«الطاقة الدولية»: العالم يحتاج إلى 540 مليار دولار سنوياً لتأمين إمدادات النفط والغاز

وكالات: قالت وكالة الطاقة الدولية إن العالم يحتاج إلى إنفاق نحو 540 مليار دولار سنويا على أنشطة الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز للحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية حتى عام 2050.

ورغم أن حجم الإنفاق العالمي قد يصل هذا العام إلى نحو 570 مليار دولار فإنه سيكون أقل قليلا من مستويات 2024، وفقا لكريستوف ماغلايد، رئيس وحدة إمدادات الطاقة في الوكالة، خلال ندوة عبر الإنترنت. وتشير التوقعات إلى أن شركات الطاقة ستكون مضطرة الى الاتجاه نحو احتياطيات جديدة لم تكتشف بعد، ما لم يتراجع الطلب العالمي على الوقود الأحفوري. وتستند هذه التوقعات إلى تقرير للوكالة شمل تحليلا لأكثر من 15 ألف حقل نفطي، ووتيرة تراجع إنتاجها.